تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد: نداء للعمل
"نحن الشعوب ... نعمل معاً على إيجاد الحلول العالمية للمشاكل العالمية"
مؤتمر الأمم المتحدة لإدارة شؤون الإعلام السابع والستين للمنظمات غير الحكومية
مقر الأمم المتحدة، نيويورك
22-23 آب 2018

في حزيران عام 2016 في غيونغجو، جمهورية كوريا، نحن الشعوب[1] التزمنا بـ "روح المواطنة العالمية"[2]. وبهذه الروح، نلتزم نحن الشعوب، المجتمعين هنا في نيويورك من أجل مؤتمر الأمم المتحدة لإدارة شؤون الإعلام السابع والستين للمنظمات غير الحكومية، بتعزيز *تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد* لمواجهة التحديات العالمية. إنّها التعددية التي تعهدت بالنهوض بمن تتعرض حقوقهم الإنسانية للتهديد وحماية كوكبنا من خلال العيش في انسجام مع الطبيعة، التعددية التي تشترك في المسؤولية والمساءلة بين جميع أصحاب المصلحة. إنّ طموح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مدفوع بالمشاكل العابرة للحدود مثل تغير المناخ، يتطلب تعاون حثيث وهو ما ندعو إليه.

إنّ *تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد* تتطلب توسيع دور شراكات المجتمع المدني، خاصةً الشباب، للنهوض بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). وبما أن أكثر من نصف سكان العالم أعمارهم أقل من 30 سنة، فإنّ الشباب هم شركاء رئيسيون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، نيابة عن المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي اجتمعت هنا، قمنا بتبني نداء العمل هذا لضمان عدم استثناء الأجندة لأحد.

الوقت من أجل إحياء التعاون الدولي

في كلّ يوم في الأمم المتحدة، تُؤكد الدول الأعضاء أنّه فقط من خلال العمل مع جميع القطاعات نستطيع مع بعضنا البعض أنْ نزدهر في عالم أفضل وأكثر سلماً. ففي الأمم المتحدة، تتعاون الحكومات مع المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، كانت الأمم المتحدة ومازالت منصة للنشطاء والفنانين ورواد الأعمال والحركات الاجتماعية التي قد شكلت العالم الذي نعيش فيه. وقد استفاد مليارات البشر من هذا التعاون.

لكن بعيداً عن هذا، هنالك الكثير ممن قد تُركوا خلف الركب. وقد أثارت انتهاكات الأعراف الدولية من جانب من يملكون السلطة، الذي ترافق مع اتساع نطاق عدم المساواة، بعض الشكوك حول ما إذا كان يمكن تحقيق الفوائد

---

[1] المقدمة، ميثاق الأمم المتحدة، http://www.un.org/en/sections/un-charter/preamble/index.html؛ كوفي عنان (مؤلف، 8 نيسان 1938 - 18 آب 2018) وإدوارد مورتيمر (محرر)، *نحن الشعوب: الأمم المتحدة للقرن 21 (بولدر: روتليدج، 2014).*

[2] ملحق إلى الرسالة المؤرخة 11 تموز 2016 الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة: خطة العمل المعتمدة في المؤتمر السنوي السادس والستين لإدارة شؤون الإعلام / المنظمات غير الحكومية، "خطة عمل غيونغجو"، A/70/980 (11 تموز 2016)، http://undocs.org/A/70/980

المحتملة للتعاون الدولي. فمنذ عام 1945، تحول توزيع القوة في العالم بشكل كبير. فاليوم، الشركات والمجموعات المسلحة والحركات الاجتماعية تؤثر على مصير المليارات.

تعتمد شرعية الأمم المتحدة جزئياً على قدرتها على بناء إجماع في عالم أصبحت فيه سلطة الدولة أكثر توزيعا حيث تلعب الجهات غير الحكومية دوراً جوهرياً.

فعندما يتعثر نظام تعددية الأطراف الحالي، فان ذلك يعطي الانتهازيين فرصة للجدال ضد فكرة أنّ التعاون فيه نفع للجميع. وبدلاً من التعددية، فإنها تزرع القومية الضيقة التي تعد بالتنمية للبعض على حساب الآخرين، وخاصة الأكثر ضعفاً.

نحن الشعوب نرفض الاختيار الخاطئ بين القومية والعولمة. نحن الشعوب نقدم تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد كبديل واقعي يحمل التفاؤل. وستعزز عملياتها الشاملة الشعور بالملكية المشتركة وبناء الثقة وتؤدي إلى زيادة الفعالية. فمن أجل تحقيق التعددية التي تتمحور حول البشرية، فإننا، كمجتمع مدني، نتعهد بالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل متابعة أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ولذلك، يطالب المجتمع المدني مساحته الفريدة للعمل التي ترتقي عن الهويات الوطنية والانتماءات الأخرى.

الوقت من أجل تجديد التزام المجتمع المدني

من أجل توطيد تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد، يجب أن يكون المجتمع المدني قادراً على القيام بدوره الجوهري. ومع ذلك، يواجه ممثلو المجتمع المدني في كل يوم تهديدات لسلامتهم وحقوقهم في النداء. يتم القبض على زملائنا وأصدقائنا، واختطافهم، بل وقتلهم دون عقاب. يتطلب التقدم نحو التنمية المستدامة وجود نظام تعددي يحمي الجهات الفاعلة غير الحكومية بشكل فعّال.

كمجتمع مدني، فإنّنا ننحدر من خلفيات متنوعة من ناحية الثروة والعمر والعرق والنوع الاجتماعي والجنس والقدرة والسلطة والدين والثقافة والتوجه الجنسي. نتبنى الهويات المميزة لدينا، ونحن نتعهد بالعمل معاً عبر خلافاتنا لضمان أنْ يتم تقاسم منافع التنمية بشكل عادل عبر الأجيال، في الحاضر والمستقبل.

يساهم المجتمع المدني في التنمية العادلة والمستدامة. و بعد هذا المؤتمر، نعتزم الذهاب إلى أبعد من ذلك.

لذلك، فإننا، كمجتمع مدني، نلتزم بالتالي:

- احتضان المساواة بين الجنسين كعنصر متكامل في العدالة الاجتماعية.
- تفعيل الميثاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين من خلال إعطاء الأولوية لحقوق وكرامة المهاجرين بشكل قسري والناس في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.
- التأكيد على أهمية القانون الدولي ومبادئ التعاون.
- مشاركة المعلومات وأدوات التكنولوجيا الرقمية ووسائل الإعلام والاتصال بطريقة ديمقراطية لتضخيم أصوات أولئك الذين يتم تهميشهم واسكاتهم بشكل منظم.
- العمل بشكل تضامني مع ممثلي المجتمع المدني الذين تهدد سلامتهم وحقوقهم.
- تمكين وإشراك الشباب كشركاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على النحو المبين في "نحن المستقبل": إعلان الشباب، ".

- البناء على الابتكارات الاقتصادية والثقافية التي تعزز الأسس الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية.
- العمل كمصادر مستقلة للتحليل والدعوة والعمل لمراقبة أداء الدول والشركات والمؤسسات والأطراف المعنية الأخرى وضمان التزامها بالمعايير والقيم المعتمدة في خطة عام 2030

الوقت من أجل الانضمام إلى المجتمع المدني

هناك حاجة إلى التعاون والشراكات مع الدول الأعضاء، نظام الأمم المتحدة الإنمائي، والقطاع الخاص على جميع المستويات لتحقيق خطة عام 2030.

لذلك، كمجتمع المدني، فإننا ندعو:

الدول الأعضاء إلى:

- احترام وحماية وتعزيز حقوق المجتمع المدني لمساءلة المؤسسات العامة والخاصة والمشاركة في صنع القرار.
- تعزيز تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد من خلال تطوير مقترحات لإنعاش الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الـ 75 لها في عام 2020
- الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.
- الوفاء وتأييد الالتزامات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- التأكيد من جديد على الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في الذكرى العشرين لتبنيه من خلال العمل على ضمان سلامة وتعبير وحرية تكوين الجمعيات الذين تتحدث عن الإساءات.
- سّن سياسات تهدف إلى القضاء على عدم المساواة ، بما في ذلك منع التهرب من الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات و انتهاك الحقوق، مع إيلاء اهتمام خاص للدورة الاستثنائية المقبلة بشأن تمويل التنمية.

الشركات متعددة الجنسيات إلى:

- اعتماد نماذج أعمال تتحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية تتسق مع أهداف التنمية المستدامة والميثاق العالمي.
- تقديم عوائد اقتصادية عادلة للقيمة المضافة من مساهمة المجتمعات المحلية.

الأمين العام للأمم المتحدة والأمم المتحدة إلى:

- لعب دورهم التاريخي كوسطاء بين الدول و أصحاب المصلحة، لضمان ان يكون صوت المهمشين مسموعا و أن يكون عالمنا مكان يتيح للجميع التقدم و الازدهار.
- المطالبة بوضع حدّ للتجنب الضريبي والفساد وانتهاكات الحقوق من قبل الشركة.
- استمرار التركيز على الإنصاف بين الأجيال، والحفاظ على صحة كوكب الأرض والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

جميع أصحاب المصالح إلى:

- الانخراط في شراكات حقيقية مع المجتمع المدني والتي كما دُعي إليها في "نحن المستقبل": إعلان الشباب، "، بحيث تُمكن الفئات الضعيفة من تشكيل السياسات التي تؤثر على حياتهم.
- الدعم المالي وتشجيع صناع التغيير، بغض النظر عن العمر، في قرارات السياسة العامة والسير على خطى الحركات الاجتماعية المبتكرة والقوية.

القرار

يمكننا تحويل النظام الدولي لتحقيق عالم أكثر سلاماً وعدالة واستدامةً من خلال تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد. نلتزم بدعم إعادة تنظيم نظام الأمم المتحدة بنجاح من خلال تعاوننا وشغفنا وإبداعنا. إنّ تعددية الأطراف المتمحورة حول الأفراد ، من خلال مؤسساتها وثقافتها العالمية، والعمل في مجال مجتمع مدني قوي ومحمي، ستولد الدعم السياسي والاجتماعي اللازم لصمود هذا الجيل والأجيال القادمة.

لذلك، فنحن المجتمعون في مؤتمر السابع والستين للأمم المتحدة لإدارة شؤون الإعلام ملتزمون بمضاعفة جهودنا التي تهدف إلى إقامة تعاون تعددي الأطراف متمحور حول الأفراد يتخلله روح المواطنة العالمية. بداية من منتدى باريس للسلام القادم في تشرين الثاني عام 2018، نشجع ممثلي المجتمع المدني على الاجتماع مرة أخرى خلال المؤتمرات الدولية المستقبلية لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا النداء للعمل. ندعو الدول والشركات والمؤسسات وغيرها من أصحاب المصلحة الجماعية والفردية لضم جهودنا. وبذلك، سنعمل معاً على وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونضمن عدم ترك أي شخص خلف الركب.